

يجب إعدام الأمير السعودي المهرب

ينص الدستور السعودي على أن عقوبة الإعدام تنفذ بحق كل من يعتقل بتهمة تهريب المخدرات.

وحسب هذه المادة يتم إعتقال العشرات من السعوديين وغيرهم في السعودية سنويا بتهمة تهريب المخدرات ومن ثم إعدامهم وقطع رؤوسهم ضربا بالسيف.

وهكذا الحال ينطبق على من قصد المملكة بأي حال من الأحوال سواء كان زائرا أو سائحا أو مقيما.

وعلى سبيل المثال تنفيذ عقوبة الإعدام بحق 18 إيرانيا ضربا بالسيف بتهمة تهريب المخدرات الى المملكة العربية السعودية في سجن الدمام حسب ما نشره الصحفي السعودي سلطان الجوفي في تقرير له عام 2012.

وبما أن السعودية تدعي بإنها دولة تحكم بالعدل، فيجب المصادقة على أن تنزل عقوبة الإعدام بحق الأمير عبد المحسن بن وليد بن عبد العزيز الذي تم إعتقاله في مطار بيروت الدولي وبحوزته طنين من

ولكن وللأسف الشديد هذه الدولة العادلة ليس رفضت محاكمة أو عقوبة أو إعدام أميرها من سلالة آل سعود فحسب بل أبلغت المسؤولين في حكومتها وبمن فيهم سفيرها لدى لبنان بإجراء مفاوضات ومحادثات سرية مكثفة وبجهود حثيثة لإخلاء سبيل هذا الأمير المهرب.

وقد قام المسؤولون السعوديون بطرح مقترحات على الطرف اللبناني لإطلاق سراح الأمير هذا، ولكن قد واجهوا ردا رافضا إزاء مقترحاتهم، وحتى خلال مفاوضاتهم قاموا بتهديد دولة لبنان في حال عدم إطلاق سراحه.